مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٤٦**

الاثنين ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميسون	(غابون)
الاتحاد الروسي	السيد تشوركين	
ألمانيا	السيد بيرغر	
البرازيل	السيدة فيوتي	
البرتغال	السيد كابرال	
البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش	
جنوب أفريقيا	السيد سانغكو	
الصين	السيد تيان لين	
فرنسا	السيد بريانس	
كولومبيا	السيد أوسوريو	
لبنان	السيد سلام	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت	
نيجيريا	السيد أمييوفوري	
الهند	السيد فيناي كومار	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس	

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (من ١٩ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية تقدمها بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا (من ١٩ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية من الممثلين الدائمين الخمسة الذين قادوا بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: أولاً، سعادة السيد جيرار آرو، الممثل الدائم لفرنسا ورئيس جزء أديس أبابا؛ وثانياً، سعادة السيدة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، وسعادة السيد فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، اللذين ترأسا معاً جزء الخرطوم وجوبا؛ وثالثاً، سعادة السير مارك ليال غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، وسعادة السيد باسو سانغكو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، اللذين ترأسا معاً جزء نيروبي من البعثة.

وأود هنا أن أرحب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في بعثة المجلس إلى أفريقيا.

السيد برين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سوف أتكلم باسم السفير آرو، الذي لم يتمكن من أن يكون معنا بعد ظهر هذا اليوم.

كما في السنوات الماضية، أوفد مجلس الأمن في أيار/مايو بعثة إلى أفريقيا استغرقت أسبوعاً. فلقد زار مجلس الأمن في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ أيار/مايو أديس أبابا؛ والخرطوم وجوبا في السودان؛ وأخيراً نيروبي، حيث نظر في مسألة الصومال، لأنه لم يكن قادراً على الذهاب إلى مقديشو.

وتمكن مجلس الأمن من لقاء السلطات السياسية في البلدان التي زارها وممثلي الأمم المتحدة في الميدان، ولا سيما المسؤولين عن عمليات حفظ السلام التي قررها المجلس. وتمكنت بعثة مجلس الأمن أيضاً من الاجتماع مع ممثلين عن المجتمع المدني.

لقد نسقت فرنسا الجزء الأول من هذه البعثة، أي زيارة أديس أبابا. وسوف أتكلم إذاً عن ذلك الجزء، ومن ثم سيأخذ الكلمة زملائي ممثلو الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وجنوب أفريقيا، الذين ترأسوا الأجزاء الأخرى.

كما هو معروف جيداً، إن مجلس الأمن بات يجتمع مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في كل عام. وفي العام الماضي عُقد الاجتماع في نيويورك؛ وفي ظل قاعدة التناوب، عُقد الاجتماع هذا العام في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، بتاريخ ٢١ أيار/مايو. وكان مجلس السلام والأمن برئاسة الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الاتحاد الأفريقي، السيد بيباني. وشارك في الاجتماع أيضاً مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد رمضان العمامرة. وخلال ذلك الاجتماع الذي استمر أكثر من أربع ساعات، تمكّن مجلس الأمن من مناقشة الممثلين الدائمين الأعضاء في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن كيفية عمل المؤسستين معاً، وتقييم التعاون بينهما في مجال منع نشوب الصراعات، وتحقيق التسويات، وحفظ السلام وبناء السلام.

وأعاد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التأكيد على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، وولاية مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز السلم والأمن في أفريقيا. وأعادوا التأكيد من جديد أيضاً على أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية في تسوية الصراعات.

وأتاح الاجتماع لنا النظر بالتفصيل في أربع مسائل مدرجة حالياً في جدول أعمال كل من المؤسستين: ليبيا وكوت ديفوار والسودان والصومال. وكان كل موضوع محل مناقشات صريحة وموضوعية، بهدف وضع رؤية مشتركة تمكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من تنفيذ أعمالهما على نحو أكثر فعالية. وعقب الاجتماع، تم اعتماد بيان ختامي يرحب على وجه الخصوص بتعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وهو يشير أيضاً إلى الشواغل والأولويات التي أعرب عنها كل من المجلسين فيما يتعلق بليبيا، وكوت ديفوار، والسودان، والصومال.

وبالإضافة إلى الاجتماع مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اجتمع مجلس الأمن مع رئيس وزراء اثيوبيا، السيد ميليس زيناوي. وسمحت المناقشات التي استمرت لأكثر من ساعة بأن ننظر أساساً في الوضع في السودان والصومال، فضلا عن مسألتي إريتريا وليبيا.

وقبل أن يأخذ الممثلان الدائمان للولايات المتحدة والاتحاد الروسي الكلمة، وهما سيتناولان جزء السودان، أود أن أختتم كلامي بشكر فريق العمل في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، الذي أنشئ بتاريخ ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، على دعمه لنا وترحيبه بنا خلال زيارة مجلس الأمن، وبخاصة رئيس المكتب، السيد زاكاري موبوري – مويتا.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن السفير تشوركن الذي اشتركت معه في قيادة الرحلة إلى السودان، أود أن أُقدم التقرير التالي:

من سوء الطالع أن الحالة في أبيي تردت بسرعة عندما سافرنا إلى المنطقة. وهكذا فقد كان لبعثتنا ثلاثة مقاصد هامة: أولاً، الحض على وقف القتال واستعادة الهدوء في أبيي؛ ثانياً، الضغط على الشمال والجنوب للعمل بسرعة على حل جميع المسائل المعلقة، وهو الأمر اللازم لتمهيد الطريق أمام قيام دولتين مسالمتين وناجحتين ابتداءً من ٩ تموز/يوليه؛ وثالثاً، فهم أفضل لما يحتاجه جنوب السودان المستقل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إن الأزمة في أبيي قد أثرت على مسار رحلتنا وجدول أعمالنا، ولم نتمكن من زيارة منطقة أبيي كما خططنا لها. ولكن بحكم وجودنا في الميدان في السودان تمكنا من بحث هذه المسألة الحيوية مع الطرفين والاستجابة إلى الأزمة الناشئة في حينها. وهذا تضمن إصدار بيانٍ صحفي قوي إبان وجودنا في الخرطوم طالب بالانسحاب الفوري لجميع القوات من أبيي وضواحيها.

إن زيارتنا إلى السودان لم تشمل الخرطوم فقط بل أيضاً واو وجوبا ومالاو. لقد بدأنا في الخرطوم حيث اجتمعنا مع عدة مسؤولين حكوميين. ومن سوء الطالع أن وزير الخارجية كارتي كان مريضاً ولم يشارك باجتماعنا كما جرى التخطيط لذلك. ومهما يكن من أمرٍ، فقد اجتمعنا مع وزير الدولة لشؤون الرئاسة، أمين حسن عمر، والسفير دفع الله الحاج علي عثمان، زميلنا هنا في الأمم المتحدة ومع عددٍ من المحاورين السودانيين الآخرين.

ونكرر التزام المجلس بدعم دولتين قادرتين على البقاء وناجحتين اعتباراً من ٩ تموز/يوليه. وقد شددنا على ضرورة إيجاد حل سلمي للصراع في أبيي. وقد شجبنا الهجوم الذي شن في ١٩ أيار/مايو على قافلة بعثة الأمم المتحدة في السودان، وقد قلنا بأن الرد التصعيدي من جانب القوات المسلحة السودانية كان غير مقبول ومثّل انتهاكاً صارخاً لاتفاق السلام الشامل. وقد أعربنا عن عميق قلق المجلس إزاء مستوى العنف في دارفور واستمرار الحكومة السودانية في

فرض القيود على إمكانية الوصول للعملية المختلطة للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وطلبنا من حكومة السودان الوفاء بالتزامها بمعالجة جميع طلبات التأشيرات الخاصة بالبعثة المختلطة في الوقت المناسب – وهي مسألة ملحة، بالنظر إلى أنه كان لدى البعثة المختلطة أكثر من ٨٠٠ طلب تأشيرة معلق إبان اجتماعنا. وقالت الحكومة إنها سوف تفي بالتزاماتها بشأن التأشيرات، وأكدت من جديد أيضاً دعمها لعملية الدوحة والتزمت برفع حالة الطوارئ في دارفور بعد اعتماد الوثيقة الختامية التي أسفرت عنها مفاوضات الدوحة.

كذلك شدد المجلس على ضرورة أن تعمل الحكومة على حماية حقوق أبناء الجنوب الذين يعيشون في الشمال. وقد أكدت لنا الحكومة بأن حقوق الإنسان الأساسية لأبناء الجنوب الذين يعيشون في الشمال ستكون محميةً.

لقد ألغى السودان الاجتماع الذي كان مقرراً في السابق مع نائب الرئيس طه في اللحظة الأخيرة. وكما أوضح السفير تشوركين في المؤتمر الصحفي الذي عُقد في وقتٍ لاحق من ذلك اليوم، فقد فوتت الحكومة فرصة هامة لكي تناقش مع المجلس مسألة أبيي وغيرها من المسائل المُلحة.

لقد تلقينا بصورةٍ منفصلة إحاطاتٍ إعلامية عن بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور مما زاد من تفهمنا لعملهما والتحديات التي تواجهانها في عملهما اليومي في الميدان. لقد تكلم بالتفصيل كل من الممثل الخاص غمباري وقائد القوات نيامفومبا عن الموقف القوي بصورة متزايدة للعملية المختلطة. ونرحب بالأنباء القائلة بأن البعثة قد زادت من دورياتها إلى معدل يبلغ ١٦٠ دورية في اليوم، بزيادة من نحو ٩٠ دورية في اليوم في أواخر عام ٢٠١٠. غير إن الإحاطة الإعلامية عن الناحية الإنسانية، كانت مثبطة. فقد علمنا أنه لم يتبق إلا ٢٥٠ موظفاً أو ممن يسمون بالموظفين الدوليين في دارفور، حيث كما يعلم أعضاء المجلس فإنها منطقة بحجم فرنسا تقريباً. وكان ذلك العدد يبلغ حوالي ألفي موظف.

وفي الخرطوم اجتمعنا أيضاً برئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، رئيس الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للإتحاد الإفريقي. لقد أوجز بصورةٍ مفيدة جهوده لتيسير المفاوضات بشأن مسائل اتفاق السلام الشامل التي لا تزال معلقة والترتيبات الرئيسية في مرحلة ما بعد الاستفتاء. لقد شددّ الرئيس مبيكي قائلا إننا عند نقطة لا بُدّ فيها من حسم هذه الترتيبات من جانب الطرفين على مستوى سياسي رفيع. وأقر المجلس العمل الذي يقوم به حالياً وأعرب عن دعمه الشديد له.

وقمنا بزيارة مخيم مايو للأشخاص المشردين داخلياً والذي يقع في خراج منطقة الخرطوم، حيث استمعنا إلى شواغل أبناء جنوب السودان فيما يتعلق بعدم توفر الحماية، والرعاية الصحية، والتعليم وأفاق العمالة. لقد عاش العديد في المخيم لعقود ولكن الجميع أعرب عن رغبته الشديدة في العودة إلى الجنوب. وهذه الآمال لا تزال غير محققة بدرجة كبيرة بالنسبة لتلك المجموعة التي تواجه الفقر، وعدم كفاية وسائل النقل لديها والشواغل الأمنية. وقد أبلغ عن تعرض بعض العائدين إلى هجوم في طريق عودتهم إلى الجنوب.

خلال وجودنا في السودان، اجتمعنا أيضاً مع ممثلي قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك. وشعرنا بأنه كان من الهام جداً أن نستمع مباشرةً إلى آراء المجموعتين كلتيهما. وفي كل اجتماع شددنا على التزام المجلس بتنفيذ اتفاق السلام الشامل وإيجاد حل سلمي للأزمة في أبيي.

وبعد الخرطوم، قام المجلس بزيارة واو في غربي بحر الغزال، بجنوب السودان. إن التزام الموظفين في مركز ماري للمساعدة ترك أثراً طيباً في نفوسنا. وفي جولتنا في

المستوصف الصحي والمدرسة والمرافق الخاصة بهما شددنا على عدم وجود هياكل أساسية في جميع أنحاء الجنوب. وكنا محظوظين بإتاحة الفرصة لنا للحديث مع الطلاب وممثلي منظمات المجتمع المدني. وقد عبروا عن حماسهم للاستقلال والتحديات الكبيرة التي لا يزال يتعين التغلب عليها. وطلبت عدة منهم مساعدة المجتمع الدولي في ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وإنشاء منطقة عازلة بين قوات الشمال وقوات الجنوب. لقد سمعنا كثيراً عن الصعوبة الاقتصادية التي تسبب فيها الإغلاق الأخير من جانب الشمال لعدة نقاط عبورٍ حدودية. وفوق ذلك كله، سمعنا تعبيراً عن التوق الشديد لفرصٍ تعليمية أكبر ورعايةٍ صحيةٍ أفضل.

وانطلقنا من واو إلى جوبا حيث عقد المجلس اجتماعاً مثمرا مع الرئيس سلفا كير ونائب الرئيس ريك ماشار ووزراء حكومة جنوب السودان. وقد كررنا وجهة نظرنا ومؤداها أن مصيري ورفاه شعبي الشمال والجنوب متشابكة. وقد طلبنا بإلحاح من الطرفين استئناف حوارهما وتكثيفه لحسم وضع أبيي وجميع المسائل المتبقية. وكررنا قلقنا الشديد إزاء الأحداث في أبيي، بما في ذلك إدانة المجلس للهجوم الذي شنه جيش التحرير الشعبي السوداني على قافلة الأمم المتحدة في ١٩ أيار/مايو. وأقر الرئيس كير، بأن الاستقرار في الجنوب يتوقف على جارٍ مستقر في الشمال. وقد قدّم لمحة عامة شاملة عن المسائل المتبقية المتعلقة باتفاق السلام الشامل ومرحلة ما بعد الاستفتاء وتلك المتعلقة بأبيي، وأعرب عن أسفه للأمم المتحدة لشن الهجوم على قافلتها.

لقد سافر المجلس في طائرة عمودية إلى مالاو، وهي قرية صغيرة تقع في ولاية جونقلي، لمشاهدة عرض قدمته وحدة حماية المواشي التي شُكلت حديثاً. وقد ركزت الجولة في مالاو على حجم التحديات التي تواجه الجنوب، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الداخلي. ولئن كان تشكيل وحدة حماية المواشي يمثل مبادرة قيمة، لا تزال الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترتبها سرقة المواشي وعمليات خطف الأطفال المرتبطة بها تشكل مسألة مؤلمة.

وقمنا فيما بعد بزيارة إلى جبل كوجور وهي محطة نائية في جوبا تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث يُقدم الطعام والماء والخدمات الطبية للعائدين الضعفاء، بينما تقوم منظمة الهجرة الدولية بترتيب نقلهم. لقد تكلمنا مع العائدين مؤخراً بينما كانوا ينتظرون تحميل ممتلكاتهم على متن الحافلات لمواصلة رحلتهم إلى أجزاءٍ أخرى من الجنوب. وفي الفترة بين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ٣ أيار/مايو ٢٠١١، عاد إلى جنوب السودان وثلاث مناطق أخرى زهاء ٣٤١ ٠٠٠ من أبناء الجنوب الذين كانوا يعيشون في الشمال. لقد قصدنا مرةً أخرى قدر الإمكان شمول مجموعات المجتمع المدني في برنامجنا. وقد أقمنا بوجه الخصوص غداء عمل في جوبا مع طائفة واسعة من ممثلي المنظمات غير الحكومية. إذ أن ما يقومون به من عمل في مجال تزويد الخدمات أمر يبعث على الإلهام.

وقد أجرى المجلس أيضاً مناقشة أولية فيما يتعلق بالبعثة التي ستخلف بعثة الأمم المتحدة في السودان والتي نواصل حاليا العمل بشأنها في نيويورك. أما مشاورات الأسبوع الماضي فقد كانت خطوة هامة أخرى في هذا التقييم الجاري.

طيلة الوقت الذي أمضيناه في السودان، شددنا على التزام المجلس بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل وضرورة قيام الطرفين بحل المسائل المعلقة قبل أن ينال الجنوب استقلاله في ٩ تموز/يوليه. وإن الأزمة في أبيي ما من شأنها إلا أن تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى الوفاء بالموعد النهائي المحدد. لقد طلبنا بإلحاح من القادة الذين اجتمعنا معهم العمل بسرعة للتوصل إلى حلول سياسية توفيقية لا مندوحة

منها لتيسير قيام دولتين مسالمتين وناجحتين في الشهر المقبل، عندما سنرحب بجمهورية جنوب السودان في المجتمع الدولي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بروح من تعاوننا الوثيق أثناء المهمة ذاتها، قدمت السفيرة رايس إحاطة إعلامية للمجلس باسمينا نحن الاثنين.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): المرحلة من زيارة مجلس الأمن في نيروبي ترأسها السفير سنغكو وأنا بصورة مشتركة. وقد عملنا متعاونين للغاية أيضاً، إلا أن لدى كل منا بياناً سيدلي به بهذه المناسبة. سأحيط الزملاء علماً بشأن الاجتماعات التي عقدها المجلس مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية ومع ممثلي غلمودوغ وبونتلاند وصوماليلاند، ومع أعضاء المجتمع المدني الصومالي. وسيحيط السفير سنغكو الزملاء علماً بعد ذلك بالاجتماعات التي عقدها المجلس مع الزملاء في الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومع الحكومة الكينية.

أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ماهيغا وموظفي المكتب السياسي للأمم المتحدة المعني بالصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلاً عن أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة، على ترحيبهم بالمجلس ودعمهم لزيارتنا. ونحن ممتنون للغاية للعمل الذي يؤدونه في ظروف صعبة.

في ٢٥ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن مناقشات مع الرئيس الاتحادي الانتقالي، ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان بشأن الانتقال السياسي في الصومال. وحثت بعثة مجلس الأمن الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي على الانخراط بالكامل وبصورة إيجابية وبدون إبطاء في العملية التشاورية التي ييسرها الممثل الخاص للأمين العام، ماهيغا، بما في ذلك الاجتماع الوشيك الذي سيعقد في مقديشو؛ والتركيز على تنفيذ إصلاحات تبني شرعيتهما وتمثيليتهما ومصداقيتهما؛ وتحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بإنجاز المهام الانتقالية الأساسية.

وأكدت بعثة مجلس الأمن على أهمية تعزيز التقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الأمنية الوطنية الصومالية في توطيد الأمن والاستقرار في مقديشو بتحقيق تقدم على صعيد الانتقال السياسي. وأعرب الرئيس أحمد ورئيس البرلمان عدن عن آرائهما بشأن الانتقال السياسي، لا سيما ما يتعلق بتوقيت الانتخابات – وهي مسألة ما زالا يختلفان بشأنها. وأعربت بعثة مجلس الأمن عن قلقها البالغ حيال أثر الخلاف بين المؤسستين الاتحاديتين الانتقاليتين على العملية السياسية وحالة الأمن. كما أكدت بعبارات قوية وواضحة للغاية أنها تتوقع من الحكومة والبرلمان أن يتوصلا إلى اتفاق بشأن مسألة الانتخابات على جناح السرعة، وبما لا يتجاوز موعد انعقاد الاجتماع التشاوري القادم في مقديشو.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، اجتمع مجلس الأمن مع رئيسي غلمودوغ وبونتلاند وممثلي صوماليلاند لمناقشة المسائل ذات الصلة بالأمن الإقليمي. وأبرز الجميع التقدم الذي أحرزته حكوماتهم بشأن الأمن والتنمية، إلا أنهم شددوا على التهديدات التي يواجهها السكان جراء القرصنة والإرهاب. وعرضوا التدابير التي اتخذوها رداً على تلك التهديدات، بما فيها اعتماد قانون لمكافحة القرصنة في بونتلاند وإدانة ٩٠ قرصاناً في صوماليلاند. وطالب الجميع بمساعدة دولية أكبر لهم في جهودهم في هذا الصدد. وأقرت بعثة مجلس الأمن بالحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي مواصلة تحقيق الاستقرار وبناء السلام وإعادة البناء الاجتماعي – الاقتصادي في الصومال، لا سيما في المناطق التي تشهد استقراراً نسبياً، وأكدت على الحاجة إلى استجابة شاملة لمعالجة القرصنة وأسبابها الجذرية.

وفي اجتماعه النهائي يوم ٢٥ أيار/مايو، ناقش مجلس الأمن مع ممثلي المجتمع المدني الصومالي طائفة من المسائل، بما فيها الانتقال السياسي والأمن والأوضاع الإنسانية في الصومال. وفي إطار تحديد أولوياتهم، ركز ممثلو المجتمع المدني على الحاجة إلى وضع دستور جديد من خلال عملية شاملة للجميع، وعلى ضرورة حصول بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على مزيد من الدعم الدولي، وعلى الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية بصورة أكثر فعالية وضرورة تلقي الصومال مزيداً من المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل. غير أن عدداً من المتكلمين أكدوا أن الأمن هو العنصر الأساسي، وأن القطاع الخاص الصومالي يمكن أن يتطور بسرعة في ظروف أفضل من الأمن والاستقرار السياسي.

وسيطلع السفير سنغكو الزملاء الآن على الاجتماعات الأخرى التي عقدها مجلس الأمن في نيروبي.

السيد سنغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): كما أشار السفير السير مارك ليال غرانت، فقد شاركت في ترؤس بعثة مجلس الأمن إلى كينيا. وأود أن أركز في إحاطتي الإعلامية على الاجتماعات التي عقدت مع حكومة كينيا ومع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمكتب السياسي للأمم المتحدة المعني بالصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

اجتمع مجلس الأمن مع نائب الرئيس ورئيس الوزراء في كينيا. وشرح نائب الرئيس، الأونرابل ستيفن كالونزو مسيوكا، الأوضاع في الصومال بوصفها تشكل أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين، ووضع التحدي الأمني في الصومال في سياقه الدولي والإقليمي وفي سياقه الداخلي بالنسبة لكينيا. وتشترك كينيا مع الصومال في حدود طويلة، وتستضيف مخيم داداب للاجئين، وهو أكبر مخيم من نوعه في العالم. ويقوم هذا البلد أيضاً بدور مهم في الملاحقة القضائية للقراصنة الذين يعملون قبالة سواحل الصومال وسجنهم. وشرح نائب الرئيس الرأي القائل إن المجتمع الدولي قد تقاعس عن مد يد العون للصومال. وفي هذا الصدد، أعرب عن مخاوفه لعدم حصول بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الدعم المطلوب سواء من المجتمع الدولي أو من مجلس الأمن. وكرر نائب الرئيس مطالبة الاتحاد الأفريقي بالحصول على دعم إضافي، داعياً مجلس الأمن إلى زيادة مستوى قوات البعثة إلى ٢٠ ٠٠٠ جندي، وإلى فرض مناطق حظر طيران وفرض حصار بحري. وطالبت كينيا أيضاً بمزيد من المساعدة في مكافحتها للقرصنة وفي التعامل مع تدفق اللاجئين من الصومال.

فيما يتعلق بالتطورات السياسية في الصومال، أعرب نائب الرئيس عن قلقه لأن الحكومة الاتحادية الانتقالية لم تغتنم فرصة الأمن المتزايد، مشدداً على ضرورة أن تكف القيادة السياسية الصومالية عن التناحر الشخصي الداخلي وأن تضع مصالح الصومال والشعب الصومالي في المقام الأول. والشواغل التي أعرب عنها نائب الرئيس فيما يتعلق بالإرهاب والقرصنة ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كررها أيضاً رئيس الوزراء، الأونرابل السيد رايلا أودينغا.

أما بالنسبة للتطورات السياسية في الصومال، فقد شدد رئيس الوزراء على أن المناخ غير مهيأ لإجراء الانتخابات قبل آب/أغسطس. واقترح تحديد آجال زمنية واضحة للانتهاء من عملية تدوين الدستور. وحذر كل من نائب الرئيس ورئيس الوزراء من فتور همة المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بالصومال. وطالبا بتقديم دعم متعدد الأطراف وفعال لكفالة التوصل إلى حل دائم للصراع الصومالي.

وفي الاجتماع المشترك مع رؤساء الفريق القطري للأمم المتحدة والمكتب السياسي للأمم المتحدة المعني

بالصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسيد جيري رولينغز، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي، السفير بوبكر ديارا، والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي، واللواء ناثان موغيشا، قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أتيحت الفرصة لأعضاء مجلس الأمن لمناقشة انتهاء الفترة الانتقالية وترتيبات ما بعد الانتقال. وقدم السفير ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، في الاجتماع عرضاً للمستجدات على الساحة السياسية، مؤكداً على ضرورة أن يتكلم مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصوت واحد تعزيزاً لقرار المجلس، على النحو المتفق عليه في بيانه الرئاسي الصادر في ١١ أيار/مايو (S/PRST/2011/10). وفي ذلك البيان، أكد المجلس على أهمية توصل المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن بشأن عقد الانتخابات، وعدم النظر في أي تمديد دون اتفاق بين الأطراف على موعد إجراء الانتخابات.

وخلال المناقشة بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل الحفاظ على السلام والأمن، أطلع قائد قوات البعثة المجلس على نجاحاتها العسكرية الأخيرة. كما شرح قائد القوات والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه البعثة. وعلى المستوى السياسي، يمثل استمرار عدم اليقين السياسي تهديداً رئيسياً للأمن. أما على المستوى العملياتي، فإن مما يحد من فعالية البعثة بشدة، في جملة أمور، النقص في المعدات والدعم اللوجستي، وعدم توفر الدعم الجوي والبحري، والنقص في المركبات الوقائية ونقص التمويل الذي يمكن التنبؤ به. وفضلاً عن ذلك، فإن عدم التوصل إلى اتفاق وعدم التدريب قبل انتشار القوات أدى أيضاً إلى تأخر نشر قوات البعثة بالمستوى المأذون به وقوامه ٠٠٠ ١٢ جندي.

وأكد الرئيس رولينغز على ضرورة التنسيق بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، مشدداً كذلك على ضرورة احترام السلامة الإقليمية للصومال. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييد الاتحاد الأفريقي لضرورة ربط المعايير والأطر الزمنية بأي تمديد لعمل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، مع إنشاء آلية لرصد تنفيذ هذه المعايير.

لقد كان الاجتماع المشترك مع شركائنا في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الاتحاد الأفريقي وحكومة كينيا مفيداً للغاية. وغادرنا الاجتماع يغمرنا شعور بالتوافق بين الأطراف الفاعلة في الدور الدولي بشأن مرحلة ما بعد الانتقال في الصومال.

وأثناء زيارتنا التفاعلية في نيروبي لمسنا مباشرة تعبيرا طاغيا للتأييد والثقة من جميع العناصر المنضوية تحت القيادة المثالية للممثل الخاص للأمين العام، مهيغا، وفريقه في تيسير مؤتمر المشاورات الصومالية المقرر عقده في مقديشو، فضلا عن جهوده التعاونية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل تيسير التوصل إلى الاتفاق فيما بين أعضاء القيادة الصومالية بشأن مرحلة ما بعد الانتقال.

أختتم بالقول إن هذه الاجتماعات تؤكد على الحاجة إلى إستراتيجية شاملة للتصدي للتحديات في المجالات الأمنية والإنسانية والإنمائية في الصومال. وأود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص مهيغا وفريقه على جهودهم التي لا تكل لمساعدة شعب الصومال في تأمين مستقبل سلمي. وأعرب عن امتناني أيضا للاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على التزامهما المتواصل وتضحياتهما في سبيل ضمان السلام والاستقرار في الصومال. أخيرا، أود أن أضيف صوتي إلى صوت السفير ليال غرانت في شكر الأمانة العامة للأمم المتحدة، سواء على مستوى المقر أو مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال أو مكتب دعم البعثة، على تيسير

برنامجنا في نيروبي ووضع الترتيبات اللازمة. وشكري موصول أيضا لجميع من ساعدونا أثناء زيارتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن أتقدم بالشكر إلى جميع السفراء وأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة، على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة بالنيابة عن المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والآن أدعو الأعضاء إلى الاجتماع في مشاورات قصيرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.